المؤيدون حطموا المنصة للمتظاهرين في الميدان وهاجموا مسيرة "العباسية" والإصابات عديدة

"جمعة الحساب": اشتباكات بين مؤيدي مرسي ومتظاهرين في "التحرير"

جانب من الاشتباكات في ميدان التحرير امس (أ.ف.پ)

القاهرة ـ وكالات: دارت اشتباكات متقطعة بعد ظهر امس بين مؤيدي الرئيس محمد مرسي ومجموعة من المتظاهرين بوسط القاهرة فيما تزايدت أعداد المتظاهرين المشاركين في تظاهرة مليونية «جمعة الحساب» في ميدان التحرير.

ورفع المتظاهرون صورا لعدد من «شهداء «ثورة 25 يناير وأخرى للزعيم الراحل جمال عبدالناصر ولافتات منددة بسياسات نظام الحكم القائم في مصر ما أدى إلى وقوع ملاسنات بين المشاركين في المسيرات والمتظاهرين المؤيدين لجماعة الإخوان المسلمين وللرئيس المصري محمد مرسي.

ودارت اشتباكات متقطعة بين الفريقين بالشوارع المؤدية إلى ميدان التحرير أسفرت عن إصابة البعض الذين جرى علاجهم من خلال سيارات الإسعاف المتواجدة.

وقال الناشط طه سمير لـ «يونايتد برس انترناشونال»: «ان عددا من المتظاهرين أصيبوا بإصابات مختلفة جراء تلك الاشتباكات التي لم تستغرق وقتا طويلا».

وقام فريقان الأول من شباب جماعة الإخوان المسلمين والثاني من المتظاهرين المنتمين لتيارات ليبرالية ويسارية برشق بعضهما بالحجارة والزجاجات الفارغة بشارعي «محمد محمود» و«القصر العيني» ما أدى إلى إصابة عدد من المتظاهرين تلقى بعضهم العلاج من خلال سيارات الإسعاف المتواجدة بمحيط ميدان التحرير.

وهاجمت مجموعة من شباب الإخوان مسيرة انطلقت من أمام مسجد «النور» بحي العباسية بالقاهرة كانت في طريقها إلى ميدان التحرير على خلفية ترديد المشاركين في المسيرة هتافات «الدستور للجميع.. مش لمرسي والقطيع» و«ببع ببع.. بيع الثورة يا بديع» في إشارة إلى محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين ما أثار حفيظة شباب الإخوان فوقعت اشتباكات بالأيدي بين الجانبين.

وتوقفت المسيرة بسبب تلك الاشتباكات بمنطقة الدمرداش بمنتصف المسافة بين ميداني «العباسية» و«رمسيس» بوسط القاهرة لفترة قبل أن تستأنف طريقها إلى ميدان التحرير بعد تدخل العقلاء من الجانبين فيما غابت الشرطة عن المشهد تماما منذ بدء التظاهر.

وكان شباب من جماعة الإخوان المسلمين حطموا في وقت سابق من امس منصة كبيرة أقامها متظاهرون بميدان التحرير وقاموا بطرد عدد كبير من المتظاهرين خارج الميدان.

وهاجم شباب الإخوان المنصة بعد أن طالب القائمون عليها عبر مكبرات الصوت بضرورة محاسبة الرئيس محمد مرسي على ما قام به بعد مرور 100 يوم على توليه المنصب رسميا.

ودفع تحطيم المنصة أعدادا كبيرة من المتظاهرين إلى الهتاف «اثنين مالهمش أمان.. العسكر والإخوان» و«يسقط يسقط حكم المرشد» في إشارة إلى المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين.

كما ردد المعارضون للإخوان والرئيس مرسي أغنية أعدت خصيصا للتظاهرة مطلعها يقول: «إصحى يا مرسي وصح النوم.. عدوا وفاتوا المية يوم» وكان آلاف المصريين تظاهروا امس بميدان التحرير وعدد من محافظات البلاد تظاهرات مطالبين بإعادة التحقيق في قضايا قتل متظاهري الثورة المصرية وتطهير أجهزة الدولة من الفساد خاصة الإعلام والقضاء ومحاسبة مرسي على تعهداته الواردة ببرنامج الـ 100 يوم.

واحتشد المواطنون المنتمون الى مختلف التيارات السياسية والفكرية والحركات والائتلافات بميدان التحرير وسط القاهرة للمشاركة في انشطة مليونية «جمعة الحساب» لمواجهة الرئيس مرسي بحجم الإنجازات التي وعد بتحقيقها بعد 100 يوم من توليه الرئاسة والمقارنة بين تلك الوعود وما تم تحقيقه منها على أرض الواقع.

وكان الرئيس مرسي تعهد بحل 5 أزمات يعانيها المواطنون خلال المائة يوم الأولى من توليه منصب رئيس الجمهورية رسميا وهي أزمات (رغيف الخبز والنظافة والأمن والمرور والطاقة).

كما طالب المتظاهرون بمعاقبة قتلة متظاهري ثورة 25 يناير 2011 والتي أطاحت بالنظام السابق وإعادة فتح التحقيقات مجددا في قضايا قتل المتظاهرين بجميع المحافظات وإبعاد الفاسدين عن مراكز صناعة القرار وعن الجهات التنفيذية في الدولة وبحل الجمعية التأسيسية التي تقوم حاليا بوضع مشروع دستور جديد لمصر ورفض الخروج الآمن لأعضاء المجلس العسكري السابق الذي أدار شؤون البلاد لنحو عام ونصف العام وتحديد حدين أدنى وأقصى للأجور.

وفي غضون ذلك توافد آلاف المتظاهرين إلى الميادين الرئيسية بعدد من المحافظات أبرزها الإسكندرية حيث احتشد عدد كبير منهم بمحيط مسجد القائد إبراهيم للمشاركة في التظاهرة.

وقالت مصادر في الإسكندرية لـ «يونايتد برس انترناشونال» إن عناصر الشرطة فرضت أطواقا أمنية حول مناطق عديدة في المدينة خاصة محيط مسجد سيدي جابر حيث ادى الرئيس مرسي صلاة الجمعة وحول قيادة المنطقة الشمالية العسكرية ومديرية الأمن ومبنى المحافظة.

مرسي: لا يمكن غض الطرف عمن أجرموا في حق الوطن

د.محمد مرسي

الإسكندرية ـ أ.ش.أ: قال الرئيس محمد مرسي اننا لا يمكن أن نغض الطرف عن الذين أجرموا في حق الوطن وأفسدوه، مشيرا الى أن مكان هؤلاء هو القضاء وإعمال القانون، وأن من أفسد الوطن أو وقف ضد الثورة والثوار ويحاول تعويق مسيرة التنمية لا يمكن أن نتركه.

وأكد مرسي أن مصر ستكون واحة للخير والأمان، وستستقر أحوالها وينهض شعبنا من كبوته التي استمرت عشرات السنين.

جاء ذلك خلال كلمته في المؤتمر الجماهيري الذي حضره امس بساحة مسجد سيدي جابر بالإسكندرية بحضور المستشار محمود مكي نائب رئيس الجمهورية ومحافظ الإسكندرية المستشار محمد عطا عباس، والقيادات الشعبية التنفيذية والحزبية بالإسكندرية، بالإضافة الى جموع غفيرة من المواطنين.

ولفت مرسي الى أن تلك الكبوة ليست تقصيرا من الشعب، لكن من النظام الفاسد الديكتاتوري الذي قهر الناس وأهدر موارد الوطن، وأظهر حالة من الشقاق باتباع نظرية «فرق تسد».

وقال مرسي ان محافظة الإسكندرية خير شاهد على هذا، لافتا إلى حادثة كنيسة القديسين، وكيف اكتشف الناس بأدلة قانونية أن من فعل ذلك هو النظام، وأراد أن يلهي الناس بعيدا عن تزوير الانتخابات، ويحدث الفرقة بين أبناء الشعب الواحد، مؤكدا أن هذا الأمر لن يعود أبدا.

وأضاف أن الأمن لن يعود برجال الأمن فقط، ولكن بتكاتف جميع أطياف المجتمع، مؤكدا على ضرورة أن نأخذ على يد كل من يحاول العبث بأمننا ويقدم المعونة الشعبية للأمن، وأن ندرك أن الراشي والمرتشي مذنبان، ومن يبيع السلعة في السوق السوداء إن لم يجد من يشتريها فإنها تبور.

وقال مرسي انه لاحظ تحسنا ملحوظا في الأمن، واعرب عن أمله أن يعود في المستقبل بالكامل، حيث ان «مصر المستقبل» هي مصر المستقرة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، لافتا الى أنه إذا كان هناك مظلمة لأحد فإن الأبواب مفتوحة من خلال القنوات الشعبية والرسمية لبحث تلك المشاكل، وإيجاد الحلول وإعطاء الحقوق لأصحابها.

وقال ان الإسكندرية عانت كثيرا خلال المرحلة الانتقالية، خاصة من اهتزاز الأمن ومشكلة النظافة، مشيرا إلي أنه مع المحافظ الجديد وتعيين نائب للمحافظة قريبا، وإحداث عدد من التغييرات في الإدارة المحلية ستكون المحافظة أفضل بكثير.

وحول مشكلة إضراب موظفي جامعة الإسكندرية أكد مرسي أن العاملين بالإدارة الجامعية لهم دور فاعل في العملية التعليمية، وأن مطالبهم مشروعة، لافتا الى أنه تناقش مع رئيس جامعة الإسكندرية ومع رؤساء الجامعات للنظر في طلبات موظفي الجامعة ومحاولة تحقيقها.

وأضاف أن الحكومة ليس لديها موارد كافية، لكن لن تتقاعس عن تلبية المطالب ولكن بطريقة متدرجة، مشيرا إلى ضرورة عدم تعطيل العمل وأن ذلك يؤثر سلبا على التنمية في المجتمع.

وتطرق الرئيس مرسي الى مشكلة الأطباء وأكد أن مطالبهم مشروعة، لافتا الى أنه لا يجوز تعطيل العمل لأن المرضى لا يمكن أن ينتظروا أن نحل مشكلة الطبيب أولا، مؤكدا أن جميع الأصوات تصل الى أسماعنا وعقولنا، ونتابعها ليل نهار ونعمل على تحقيقها.

وقال ان جميع فئات الشعب حرموا من الحقوق المشروعة وأن هذه الحقوق هي الحرية والتعبير عن النفس واختيار قيادتها، مشيرا الى أنه تم خلال الأسابيع الماضية تغيير عدد من القيادات بهدف تحسين الأداء والنهوض بالمجتمع.

العتيبي: سنعتمد على براءة متهمي "الجمل" في قضية مبارك

أشاد رئيس هيئة الدفاع الكويتية المحامي د.فيصل العتيبي بنزاهة القضاء المصري بعد ان اصدر حكمه الشهير ببراءة المتهمين في قضية موقعة الجمل الشهيرة، مضيفا: بعد ان ثبت من حيثيات الحكم عدم وجود ادلة يقينية وجازمة بارتكاب المتهمين او تحريضهم بهذه الجريمة برأتهم المحكمة بل اثبتت المحكمة ايضا ان بعض الشهود متهمون بشهادة الزور وبعضهم من المسجلين الخطرين وان المتهمين بريئون من الاتهام وانه قد زج باسمائهم انتقاما منهم فقط. وتابع العتيبي: هذا ما صرحنا به سابقا اثناء محاكمة الرئيس السابق حسني مبارك. واضاف العتيبي ان هذا الحكم سنستند إليه امام محكمة النقض المصرية في قضية الرئيس السابق مبارك بطلب البراءة.

مرتضى منصور: "جهز نفسك يا بلتاجي.. أنا خرجت لك خلاص"

القاهرة: احتفل أنصار مرتضى منصور أمس الأول بحكم براءته في قضية موقعة الجمل واحتشدوا أمام منزله بشارع احمد عرابي بمنطقة المهندسين. وعادت التصريحات المثيرة لمرتضى منصور مرة أخرى بعد ساعات قليلة من صدور الحكم في مداخلات هاتفية لعدة برامج جاء في مقدمتها «جهز نفسك يا بلتاجي.. انا خرجت لك خلاص» قاصدا د.محمد البلتاجي القيادي بجماعة الاخوان المسلمين وحزبها السياسي.

وقال مرتضى منصور في تصريحات لـ«المصري اليوم»: عشت أياما اقل ما توصف به انها مؤلمة وكنت واثقا ان ربنا هينصرني رغم انني شعرت بالظلم كثيرا من القاضي أثناء جلسات المحاكمة، وهو ما اضطرني لتقديم طلب رد ضده».

واضاف مرتضى: بقدر اندهاشي من عدالة المستشار مصطفى حسن وانصافه لي ولابني احمد ووحيد ابن شقيقي فإن ثقتي في الله وانني مظلوم كانت دائما تؤكد لي انني سآخذ حقي ولن اظلم إلا انني مدين بالشكر لهذا القاضي الذي اثبت انه لا يخشى في قول الحق لومة لائم.

العريان يطالب النائب العام المصري بقبول منصب سفير "بكرامة"

القاهرة ـ يو.بي.أي: طلب قيادي في جماعة الإخوان المسلمين بمصر امس الجمعة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود بقبول منصب سفير مصر لدى الڤاتيكان «بكرامة».وقال القائم بأعمال رئيس حزب «الحرية والعدالة» الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين عصام العريان عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) امس «أهمس لعبد المجيد محمود.. الخيار افضل لك قبول المنصب بكرامة.. فكر جيدا الخيارات الاخرى صعبة». وكان العريان دعا محمود أمس الاول إلى الاستقالة من منصبه كنائب عام قبل ساعات قليلة على قرار أصدره الرئيس المصري محمد مرسي بإقالته وتعيينه سفيرا لمصر لدى دولة الڤاتيكان. وفي المقابل رفض محمود قرار الإقالة مؤكدا استمراره في ممارسة مهام عمله استنادا إلى المادة 119 من قانون السلطة القضائية التي تحظر إقالة القضاة أو تعيينهم بمناصب تنفيذية من دون رغبتهم.

الصحف القومية المصرية مهددة بالإغلاق

العربية.نت: أكد رئيس لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشورى د.فتحي شهاب الدين، أنه لا رجعة عن قرار إغلاق الصحف القومية الخاسرة، أو تحويلها لملاحق، أو أن تصبح مواقع إلكترونية، إذا ظلت كما هي ولم يحدث تغيير. جاء ذلك خلال حديثه لمجلة «الأهرام العربي» التي تصدر يوم السبت، حسبما أكدت بوابة «الأهرام» الإلكترونية. وصرح شهاب الدين، طبقا لتقرير لجنة الصحافة والإعلام بمجلس الشورى «يمنح رؤساء التحرير الجدد فرصة لمدة 3 أشهر من بداية تسلمهم مهام وظيفتهم، لتطوير المطبوعة والحد من خسائرها، وتتم متابعة أرقام المبيعات والمرتجعات والمكسب والخسارة». وأضاف «إذا ظلت الصحف كما هي ولم يحدث تغيير، يعاد النظر في هذه المطبوعة، سواء بتحويلها إلى مطبوعة إلكترونية أو ملحق مع الجريدة الرئيسية، أو وقف هذه المطبوعة إذا لزم الأمر. والغلق لن يكون إلا في آخر المطاف وبعد استنفاد كل الطرق للنهوض بها بعد تحويلها إلى ملحق أو إلى مطبوعة إلكترونية، فإذا فشل كل ذلك، ستغلق المطبوعة ولن يضار أحد من العاملين فيها، لأنهم في الأساس يعملون في المؤسسة الأم وسوف يظلون فيها». وقال شهاب الدين، إن قرار الغلق أو التحويل من مطبوعة ورقية إلى إلكترونية أو ملحق يحدده مجلس الإدارة، ثم يعرض الأمر على مجلس الشورى لإقراره من عدمه، وإذا كانت المطبوعة تخسر ومجلس الإدارة لا يريد غلقها أو تحويلها، فعليه إيجاد حل، وإلا فمجلس الشورى يمكن أن يتدخل ساعتها، حفاظا على المال العام. هذا وتوجد ثلاث مؤسسات كبرى على رأس المؤسسات القومية المصرية، وهي «الأهرام» و«أخبار اليوم» و«الجمهورية»، إضافة إلى «دار المعارف» و«دار الهلال» و«دار الشعب».

وتصدر عن تلك المؤسسات صحف خاسرة وكانت خلال العهود السابقة تعتمد على دعم الدولة. وحول وصف البعض له بأنه مهندس «أخونة الصحف» قال «الكلام عن «الأخونة» نوع من الإرهاب والابتزاز السياسي، ونحن لا نسعى إلى ذلك على الإطلاق، الإخوان مهمشون ومستبعدون طوال عمرهم، والآن حصلوا على بعض الوظائف فقط، فأين الأخونة والتكويش في ذلك؟ وفي السابق لماذا لم يطلقوا على عبدالناصر وعهده «النصرنة»؟ ومن يطلقون على أنفسهم الآن الناصريين يركبون على كل المؤسسات الصحافية، لماذا لم يقل «نصرنة» المؤسسات الصحافية»؟

زوجة الرئيس: حسبي الله فيمن ضيّع دم الشهداء

علقت السيدة نجلاء علي، قرينة رئيس الجمهورية د.محمد مرسي، على القرار الذي أصدره د.مرسي بإقالة النائب العام عبدالمجيد محمود، بقولها «حسبي الله في كل من ضيّع دماء وحقوق الشهداء»، معربة عن تأييدها لهذا القرار.

ولفتت قرينة الرئيس إلى ضرورة محاسبة أي قاض تهاون في إرجاع حقوق الشهداء، داعية كل من يعترض على براءة المتهمين بقتل الشهداء وموقعة الجمل إلى التظاهر في ميدان التحرير.

جاء ذلك خلال حفل نظمته أمانة المرأة بحزب الحرية والعدالة بقصر الثقافة بمدينة الزقازيق بحضور المئات من العضوات بجماعة الإخوان المسلمين للتعريف بالحزب وأنشطته المختلفة وحث الجميع على المشاركة فقيها مثل محو الأمية والمشروعات الصغيرة وغيرها.

وأشارت حرم الرئيس إلى أن الإسلام كفل حقوق المرأة وساوى بينها وبين الرجل، وأنه لابد من مواجهة الثقافات الغربية التي تهدف إلى طمس هوية ومعالم المجتمع المصري والعربي الإسلامي بنشر قيم وعادات وتقاليد لا تتفق مع مبادئ الأديان والأخلاق التي أقرها المجتمع، متابعة أن المرأة نصف المجتمع ومكملة للرجل وليست عبئا على المجتمع ومن دونها لا تستقيم الحياة، داعية إلى مشاركة المرأة في مختلف المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

وأكدت ضرورة أن يخلص جميع أفراد المجتمع النية لله، وأن يتعاونوا من أجل النهوض بالبلاد وألا يلقى اللوم كله على رئيس الجمهورية لأن الهدم الذي حدث بمصر طوال الـ 30 عاما الماضية أكبر بكثير من قدرة فرد واحد على إصلاحه، لافتة إلى أن شخصا واحدا يمكنه هدم الكثير ولكن البناء يحتاج إلى أفراد كثيرين.

الزند: القضاة يتعرضون للعقاب بسبب حرصهم على تطبيق القانون

قضاة مصر يرفضون قرار مرسي بإقالة النائب العام

العربية.نت: أعلن قضاة مصر رفضهم لقرار الرئيس محمد مرسي بإقالة النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود الذي أكد عدم تقدمه باستقالته، وأنه مستمر في أداء عمله طبقا لقانون السلطة القضائية، في وقت اعتبر فيه أحد المستشارين القانونيين للرئيس مرسي أن النائب العام «المقال» ترك منصبه «استجابة للإرادة الشعبية».

وأكد المستشار أحمد الزند رئيس نادي القضاة خلال اجتماع طارئ لمجلس إدارة النادي اول من امس «أن قضاة مصر جميعا ومن قبلهم شعب مصر متمسكون ببقاء المستشار د.عبدالمجيد محمود النائب العام في منصبه إعلاء لسيادة حكم القانون ولمبدأ الفصل بين السلطات وتفعيلا لقانون السلطة القضائية الذي يحصن النائب العام من العزل من منصبه». وأضاف الزند، خلال الاجتماع الذي حضره المئات من رجال القضاء والنيابة العامة، لإعلان تضامنهم مع المستشار عبدالمجيد محمود، أنه «سيتم خلال الأيام القليلة المقبلة، توجيه الدعوة لعقد جمعية عمومية طارئة، يشارك فيها جموع القضاة من سائر أنحاء مصر، لمواجهة الأزمة الراهنة التي تريد النيل من القضاء والقضاة»، وفق ما نقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط.

وأشار الزند إلى أن «قضاة مصر يتعرضون الآن للعقاب، بسبب حرصهم على تطبيق صحيح حكم القانون على المتهمين والمتقاضين، بمنأى كامل عن توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية، بحيث يدان من يثبت إدانته، ويبرأ من لا يوجد دليل على إدانته».

وجاء قرار مرسي بإقالة النائب العام وتعيينه سفيرا لمصر لدى الڤاتيكان، بعد يوم على إصدار محكمة جنايات القاهرة حكمها ببراءة جميع المتهمين في القضية المعروفة إعلاميا باسم «موقعة الجمل»، والتي وقعت أحداثها بميدان التحرير، أثناء ثورة 25 يناير من العام الماضي، وتضم 24 متهما من أبرز رموز نظام الرئيس السابق، حسني مبارك، وقيادات الحزب الوطني «المنحل»، إلا أن رئيس نادي القضاة شدد على أن «قضاة مصر ليسوا طرفا في الخلافات السياسية الراهنة، وأنهم لا يتأثرون في أحكامهم بما يطالب به بعض المتظاهرين أو المنتمين لهذا الحزب أو ذاك، بل يحكمون وفق ما تقضي به ضمائرهم وحكم القانون»، معتبرا أن الهجوم الذي تعرض له النائب العام، بسبب الحكم الصادر ببراءة المتهمين في قضية «موقعة الجمل»، هو أمر لا دخل له فيه، لأن تلك القضية تم التحقيق فيها بمعرفة قضاة التحقيق المنتدبين من محكمة الاستئناف، وليس النيابة العامة.

كما شدد الزند على أن «قضاة مصر حريصون أشد الحرص على ضرورة القصاص لدماء شهداء ثورة 25 يناير، شريطة أن يكون قصاصا عادلا من الجناة الحقيقيين، الذين تثبت إدانتهم، وذلك أن القضاة لا يحكمون بأدلة فاسدة»، مشيرا إلى أن الحكم الصادر في هذه القضية ليس هو المرحلة النهائية من إجراءات التقاضي، وإنما سيتم عرض القضية على محكمة النقض، لتقول القول الفصل فيها.

وأوضح المستشار الزند أن النائب العام المستشار د.عبدالمجيد محمود ورجال النيابة العامة لعبوا دورا هاما ومشهودا وملموسا في مواجهة الفساد حيث قاموا بتقديم الرئيس السابق حسني مبارك ونجليه ومساعديه ورموز حكمه إلى محاكم الجنايات على نحو غير مسبوق في تاريخ مصر وصدر في معظمهما حتى الآن أحكام بالإدانة.

ودعا الزند الرئيس مرسي لأن يكرس مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات وعدم السماح للمغرضين بالاجتراء على السلطة القضائية، مطالبا الرئيس بأن ينحاز إلى الحق والعدل في هذه القضية باعتباره الحكم بين السلطات.

من جانبه، قال المستشار القانوني لرئيس الجمهورية، محمد فؤاد جاب الله، في تصريحات لتلفزيون «الحياة» انه لا توجد علاقة بين مظاهرات امس واستقالة النائب العام، لافتا إلى أن المستشار عبدالمجيد محمود ترك منصب النائب العام «استجابة للإرادة الشعبية»، مشيرا إلى أن الرئيس مرسي سيعين نائبا عاما جديدا، دون ترشيح من وزارة العدل.